



من الالتزام إلى العمل

خطة العمل المعنية بالتغطية الصحية الشاملة
في إطار الحركة نحو التغطية الصحية الشاملة

اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2023 بشأن
التغطية الصحية الشاملة

uhc2030 | العمل من أجل التغطية الصحية الشاملة



#HealthForAll
#HLMUHC



في عام 2023، يتمتع قادة العالم بفرصة فريدة لدفع عجلة التقدم نحو توفير الصحة للجميع.

تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل جميع الأشخاص على الخدمات الصحية الجيدة اللازمة، متى وأينما يحتاجون إليها، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ، دون التعرض لخطر الضائقة المالية. والسبيل إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي هو من خلال تعزيز النظم الصحية. ويمثل النهج الأكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية من حيث التكلفة في الرعاية الصحية الأولية.

وحتى قبل حدوث جائحة كوفيد-19، لم يكن التقدم المحرز في مجال التغطية الصحية الشاملة على المسار الصحيح، وأصبحنا الآن أكثر بُعداً عن تحقيق أهدافنا. لقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ضرورة توفير تغطية صحية شاملة في أوقات الشدة والرخاء، كما أكدت أن التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي هدفان مترابطان.

وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة الآن لجعل التغطية الصحية الشاملة حقيقة واقعة للجميع في كل مكان. وتتألف خطة العمل في إطار الحركة نحو التغطية الصحية الشاملة من مجموعة توصيات سياساتية إجرائية المنحى ينبغي لمقرري السياسات في البلدان تنفيذها لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق غايات التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي والصحة للجميع بحلول عام 2030.

خطة العمل

مجال العمل 5: الاستثمار على نحو أكبر وأفضل



تعد التغطية الصحية الشاملة أساساً مهماً للأشخاص الأصحاء والمجتمعات والاقتصادات، وتجعل البلدان أكثر قدرة على الصمود في حالات الطوارئ الصحية. كما تعد المستويات المتسقة من الإنفاق العام على الصحة أمراً أساسياً للتقدم نحو بلوغ التغطية الصحية الشاملة. والرعاية الصحية الأولية هي استثمار بالغ الأهمية لكل من التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي.

مجال العمل 6: التعاون في المُضي قُدماً نحو التغطية الصحية الشاملة



لا يمكن للحكومات إحراز تقدم نحو التغطية الصحية الشاملة دون أصحاب المصلحة الذين يؤدون دوراً بالغ الأهمية في إعداد أطر السياسة الصحية الوطنية واستعراضها وتنفيذها.

مجال العمل 7: ضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الصحية



تعد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في الحقوق وفي الحصول على الخدمات، ضرورية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وعدم ترك أحد خلف الركب. كما أن المساواة بين الجنسين في القوى العاملة الصحية تعد عنصراً ضرورياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

مجال العمل 8: ربط التغطية الصحية الشاملة بالأمن الصحي



إن التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي هدفان مترابطان ومتراخيان في النظم الصحية في كل بلد. ويجب على القادة العمل الآن على تصميم نُهج متكاملة وتوفير الموارد لها، من أجل دعم كل من التغطية الصحية الشاملة والقدرات المعنية بالوقاية والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، وذلك ضمن جهود أوسع نطاقاً لبناء نظم صحية عادلة وقادرة على الصمود.

مجال العمل 1: مناصرة القيادة السياسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة



لقد أدرك القادة السياسيون الآن مدى أهمية التغطية الصحية الشاملة بالنسبة لمجتمعاتهم واقتصاداتهم، نظراً لما مرت به بلدانهم أثناء الجائحة والتأثير المستمر للنزاعات وأزمة المناخ.

مجال العمل 2: عدم تخلف أحد عن الركب



الصحة تُمثل حقاً أساسياً لكل إنسان، ومن واجب الحكومات حماية الحق في الصحة وتعزيزه وإعماله. وستستفيد البلدان اقتصادياً واجتماعياً من خلال الاستثمار في الصحة، لأن التغطية الصحية الشاملة تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر وتعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي.

مجال العمل 3: اعتماد قوانين ولوائح تمكينية



إن السياسات والقوانين واللوائح التي تدمج التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وتؤسس بيئة تمكينية لاستخدام التكنولوجيات والابتكارات الصحية ستعزز القدرة الاقتصادية والاجتماعية على الصمود في المستقبل.

مجال العمل 4: تعزيز القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية لتوفير رعاية صحية جيدة



إن القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية ضرورية لضمان صحة الناس والمجتمعات والاقتصادات، كما أنها تؤدي دوراً بالغ الأهمية أثناء الأوبئة والنزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. وفي جميع الحالات، تؤدي المرأة دوراً بارزاً، إذ تقدم معظم الخدمات الأساسية للرعاية والصحة في الخطوط الأمامية.

الإجراءات ذات الأولوية والأهداف المرحلية

الهدف المرحلي

بحلول عام 2025، تشمل أطر السياسة الصحية الوطنية ودون الوطنية أهدافاً وغايات محددة وقابلة للقياس لزيادة التغطية الصحية الشاملة من خلال توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية، مع حزمة شاملة من المنافع الصحية الأساسية، وتحسين الحماية المالية وتوسيع نطاق التغطية السكانية، وذلك بما يتفق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضع الميزانيات الحكومية الأحكام المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

مجال العمل 1: مناصرة القيادة السياسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة



- توفير قيادة إستراتيجية على أعلى مستوى سياسي لمناصرة التغطية الصحية الشاملة بوصفها أولوية سياسية وطنية من خلال نهج شامل للحكومة بأكملها.
- تعزيز وتمويل حزمة شاملة من المنافع الصحية الأساسية بناءً على الاحتياجات الوبائية وعبء الأمراض، مع إعطاء الأولوية للرعاية الصحية الأولية بوصفها أساساً للنظم الصحية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي.
- تشجيع ودعم القيادة والتعبئة من الحكومات دون الوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة.



الهدف المرحلي

بحلول عام 2025، تُعطي أطر السياسة الصحية الوطنية الأولوية للفئات المعرضة للخطر والمحرومة على مدار حياتهم، من خلال تعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات والمنتجات الصحية العالية الجودة. ويتم تصميم السياسات وتعبئة الموارد المحلية وتخصيص الميزانيات لضمان مكافحة التمييز، وإمكانية الوصول إلى الخدمات، والشمول التدريجي، وترصد البلدان ويُقيّم التقدم المُحرز وفقاً للمؤشرات المتفق عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التحليل الروتيني المُصنّف حسب الطبقات، مثل الجنس والعمر والعرق والطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية والقدرة (الإعاقة).

مجال العمل 2: عدم تخلف أحد عن الركب



- ضمان أن جميع أطر السياسة الصحية الوطنية تُلبّي الاحتياجات الصحية مدى الحياة للفئات المعرضة للخطر والمحرومة.
- إزالة العوائق بأشكالها المختلفة من التمييز من جميع أطر السياسة الصحية الوطنية والمحلية.
- جمع أفضل المعارف والمعلومات المتاحة لتصميم السياسات، وقياس التقدم المُحرز في تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

الهدف المرحلي

بحلول عام 2025، تم سن القوانين واللوائح وتوفير الموارد للتجديد بإدخال إصلاحات على التغطية الصحية الشاملة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولتمكين الاستخدام الآمن والسهل الوصول والميسور للتكلفة للتكنولوجيات والابتكارات الصحية. ويتم تحديد غايات وطنية قابلة للقياس لتنفيذ حزمة المنافع الصحية الأساسية، والحماية المالية، والرعاية الصحية الأولية، والخدمات المتكاملة التي تدعم التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي في القوانين واللوائح. ويتم رصد التقدم وتقييمه.

مجال العمل 3: اعتماد قوانين ولوائح تمكينية



- إنشاء أطر تشريعية تمكينية تعزز النظم الصحية.
- تنفيذ السياسات والقوانين واللوائح المعنية بحزمة المنافع الصحية الأساسية الشاملة، والحماية المالية، والرعاية الصحية الأولية، والخدمات المتكاملة، لدعم بلوغ التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي.
- اعتماد السياسات والقوانين واللوائح التي تعزز النظم البيئية لتكنولوجيا الرعاية الصحية والابتكارات الصحية، من أجل تعجيل التقدم نحو بلوغ التغطية الصحية الشاملة.

الهدف المرحلي

بحلول عام 2025، بما يتوافق مع تحقيق الغاية 3-ج من أهداف التنمية المستدامة، ضمان أن تشمل أطر السياسة الصحية الوطنية خطاً للعمل والاستثمار في القوى العاملة، بهدف زيادة التمويل وتوظيف العاملين الصحيين وتطويرهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم ورفع أجورهم؛ ومعالجة النقص في القوى العاملة؛ وإنشاء خطط مالية لرفع أجور القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية بشكل مناسب، وتحقيق المساواة بين الجنسين في القيادة، والقضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين وتحديد أجور عادلة. ورصد الاستثمارات في تدريب القوى العاملة الصحية في البلدان التي تستفيد من هجرة القوى العاملة الصحية. ورصد التقدم المُحرز وتقييمه، بما في ذلك النماذج المبتكرة لتقديم الرعاية، بهدف تحسين جودة الرعاية الصحية والثقة.

مجال العمل 4: تعزيز القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية لتوفير رعاية صحية جيدة



- تنفيذ الاتفاقيات الدولية الحالية للاعتراف بالقوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية بوصفهم أساس النظم الصحية المرنة، وتزويدهم بالموارد.
- تطبيق تخطيط وتمويل قويين للاحتفاظ بالقوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وزيادتهم وحمايتهم.
- الاستثمار في النماذج المبتكرة لتقديم الرعاية بهدف تحسين جودة الرعاية الصحية وتعزيز الثقة.

الإجراءات ذات الأولوية والأهداف المرحلية

الهدف المرحلي

مجال العمل 5: الاستثمار على نحو أكبر وأفضل



بحلول عام 2025، حسّنت البلدان الحماية المالية لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، ولرصد الحماية المالية بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة 3 الخاص بالتغطية الصحية الشاملة. وزادت البلدان الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية. كما زادت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مستويات إنفاقها على الصحة وعززت استقرارها واعتمدت غايات إنفاق مناسبة على المستوى الوطني، بحيث تشكل من الناحية المثالية 5% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر¹. وتتم مواءمة المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات الصحة والتمويل الوطنية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع إعطاء الأولوية لدعم الرعاية الصحية الأولية.

- زيادة مستويات الإنفاق العام على الصحة، وتعزيز استقرارها، لجعل النظم الصحية أكثر قدرة على الصمود وإنصافاً.
- زيادة تمويل الرعاية الصحية الأولية لتعزيز النظم الصحية وتوسيع نطاق الخدمات.
- زيادة الاستثمار لتعزيز الحماية المالية.

الهدف المرحلي

مجال العمل 6: التعاون في المُضي قدماً نحو التغطية الصحية الشاملة



بحلول عام 2025، تنشئ أطر السياسة الصحية الوطنية آليات شاملة وتشاركية تهدف إلى المشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمرضى والشباب والقطاع الخاص والشركاء الدوليين عند الاقتضاء، كما تم إنشاء هيئة مستقلة للمساءلة. وتم تخصيص موارد وطنية كافية للحكومة الصحية الشاملة، وتمت مواءمة الموارد الدولية مع أولويات الحكومة الوطنية.

- مناصرة الحوكمة التشاركية والشاملة، وتنسيق نهج هادف يشمل المجتمع بأسره لبلوغ التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي.
- إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الإدارة الصحية الشاملة واعتماد أطر السياسات التي تُمكن المشاركة الاجتماعية وتوفر لها الموارد.
- تعزيز الثقة والشفافية من خلال تعزيز المساءلة في الحوكمة الصحية.

الهدف المرحلي

مجال العمل 7: ضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الصحية



بحلول عام 2025، يتم تصميم السياسات والخدمات الصحية المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك الوصول الشامل إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتعميمها في أطر السياسات الصحية الوطنية، بأهداف محددة زمنياً وآليات مساءلة لعام 2030، بما في ذلك أهداف المساواة في القيادة والمساواة في الأجور وظروف العمل الصحية والأمنة واللائقة. وترصد البلدان وتُقيّم النُقد المُحرز نحو التغطية الصحية الشاملة في التحليلات المصنفة حسب الجنس والطبقات الأخرى.

- القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في تصميم السياسات والخدمات الصحية وتقديمها.
- ضمان المساواة بين الجنسين في النظم الصحية وعملية صنع القرار على جميع المستويات، وسدّ الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتقدير العاملين في مجالي الصحة والرعاية الذين لا يتقاضون أجرًا أو يتقاضون رواتب متدنية وتعويضهم بشكل مناسب، بما في ذلك العاملين الصحيين المجتمعيين.
- جمع أفضل المعارف والمعلومات المتاحة عن الأولويات والتحديات الجنسانية لتحسين تصميم السياسات والبرامج.

الهدف المرحلي

مجال العمل 8: ربط التغطية الصحية الشاملة بالأمن الصحي



بحلول عام 2025، حدّدت أطر السياسة الصحية الوطنية خططاً لضمان التغطية الصحية الشاملة التي تمت المحافظة عليها أثناء حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال الربط مع المجتمعات المحلية. وأعطيت الأولوية للنُهُج المتكاملة للاستثمار بهدف دعم كل من التغطية الصحية الشاملة والقدرات المعنية بالوقاية والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، باستخدام مؤشرات تنفيذ واضحة وقابلة للقياس. وترصد البلدان بشكل روتيني مستوى الثقة في النظم الصحية، حيث عملت على الحدّ من المعلومات الصحية المضللة.

- تحوّل النظم الصحية وتعزيز قدرتها على الصمود، من خلال نُهوج متكاملة تربط التغطية الصحية الشاملة بالأمن الصحي، من أجل ضمان القدرة على التأهب لفاشيات الأمراض وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والوقاية منها والكشف عنها والاستجابة لها.
- بناء ثقة المجتمع في العلوم واللقاحات ومؤسسات الصحة العامة.
- حماية الناس من الانقطاعات في الخدمات الصحية الأساسية أثناء حالات الطوارئ.

1 في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الحالية، سنقترح منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الدول الأعضاء في الفترة السابقة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، أن تضع غايات إنفاق مناسبة ومستدامة على المستوى الوطني لتوظيف استثمارات جيدة في النظم الصحية تتسق مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، والانتقال نحو التمويل المستدام من خلال تعبئة الموارد العامة المحلية.